CONFIDENTIAL

خبر صحفي

صندوق النقد الدولي يتوقع نمو الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة بنسبة 3.1% في عام 2023

- *منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حققت نمواً مرناً في عام 2022. وارتفع ناتجها المحلي الإجمالي بنسبة 5.3%، مما يعكس الطلب المحلي القوي وانتعاش إنتاج النفط*
- *التقرير يتوقع تباطؤ نمو المنطقة إلى 3,1% في عام 2023 بفعل السياسات الصارمة المتبعة لحماية استقرار الاقتصاد الكلي وخفض إنتاج النفط المتفق عليه من قبل تحالف "أوبك بلس"*
- *بالنسبة للدول المصدرة للنفط، من المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بنسبة 3.7% مع استمرار الزخم الإيجابي في قطاعي التجزئة والخدمات*
- *استعادة استقرار الأسعار واستمرارية القدرة على تحمل الدين من الأولويات الرئيسية للسياسات النقدية*
- *الاجتماع السنوي للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي في مراكش سيوفر منبراً لخوض مناقشات واسعة النطاق حول تحديات السياسات المالية في المنطقة والعالم*

دبي، الإمارات العربية المتحدة، 3 مايو 2023: استضاف صندوق النقد الدولي اليوم فعالية خاصة في مركز دبي المالي العالمي لإطلاق تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى لشهر مايو 2023.

وكشف التقرير أن النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كان أعلى من التوقعات التي أصدرها الصندوق العام الماضي بالرغم من سلسلة الأحداث العالمية غير المتوقعة. ويقدر الصندوق أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للمنطقة ارتفع بنسبة 5.3%، مما يعكس الطلب المحلي القوي وسط انتعاش إنتاج النفط. ويتوقع التقرير أن يتباطأ النمو إلى 3.1% في عام 2023 بفعل السياسات الصارمة المتبعة لاستعادة استقرار الاقتصاد الكلي، وخفض إنتاج النفط المتفق عليه من قبل تحالف "أوبك بلس"، وتداعيات التدهور الأخير للأوضاع المالية العالمية.

بالنسبة للدول المصدّرة للنفط، توقع التقرير أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بنسبة 3.7% في عام 2023 دون تغيير كبير عن عام 2022. ويعود ذلك إلى استمرار الزخم الإيجابي في قطاعي التجزئة والخدمات في دولة الإمارات والكويت والمملكة العربية السعودية بسبب وفرة السيولة، ومواصلة الإصلاحات، وتسارع وتيرة الاستثمارات الخاصة.

وبعد ارتفاع معدل التضخم العام الماضي، من المتوقع أن يستمر الارتفاع هذا العام عند 14,8% قبل أن ينخفض بشكل طفيف في عام 2024.

ونوّه التقرير بالمخاطر السلبية المتوقعة، وتشمل انعدام الاستقرار المحتمل للقطاع المالي في الاقتصادات المتقدمة، واستمرار تراجع الحالة المالية العالمية لفترة أطول، وعودة ضغوط الأسعار العالمية. وفي أعقاب التقلبات الأخيرة للأسواق المالية العالمية، تحركت الأسواق المالية في المنطقة بالتوازي مع التوجهات العالمية مع تأثر البلدان ذات المديونية العالية بشكل أكبر من غيرها.

وقال **جهاد أزعور، مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في صندوق النقد الدولي**: "مع استمرار حالة عدم اليقين، تزداد التداعيات والمقاربات السياسية تعقيداً، ويغدو تحقيق التوازن الصحيح في السياسة النقدية أمراً بالغ الأهمية. ويجب أن تركز السياسة النقدية على مواصلة أو استعادة استقرار الأسعار مع مراعاة مخاطر الاستقرار المالي. وينبغي كذلك ضمان استمرارية القدرة على تحمل الدين، وبناء هوامش أمان مالية مع توفير الدعم المستهدف والمؤقت لحماية الفئات الضعيفة. وينبغي في الوقت نفسه تسريع وتيرة الإصلاحات الهيكلية لتعزيز فرص النمو، وتحسين مرونة وشمولية الاقتصادات، وتوسيع شبكات الأمان الاجتماعي".

وأضاف أزعور: "وصل حجم التمويلات الجديدة التي قدمها صندوق النقد الدولي لبلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا منذ مارس 2020 إلى 25 مليار دولار، بما في ذلك القروض الأخيرة لمصر وموريتانيا والمغرب – وخصص كذلك 42 مليار دولار من حقوق السحب الخاصة لدعم الأصول الاحتياطية في المنطقة. كما عزز الصندوق حضوره على الأرض عبر إعادة فتح المركز الإقليمي للمساعدة الفنية للشرق الأوسط، وإنشاء مكتب إقليمي جديد في الرياض، الأمر الذي يعزز شراكاتنا مع المنطقة. وسيمثل الاجتماع السنوي للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي في مراكش خلال شهر أكتوبر القادم منبراً لخوض مناقشات واسعة النطاق حول تحديات السياسات المالية في المنطقة والعالم".

يوضح تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي التوجهات والتطورات الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى. ويتم استخدام نتائج ومؤشرات التقرير على نطاق واسع كمعيار للتوقعات الاقتصادية المستقبلية وتحديد مسارات النمو والتجارة والاستثمار. يمكن الوصول إلى التقرير الكامل هنا: < الرابط >

- انتهى –

نبذة عن مركز دبي المالي العالمي

يعتبر مركز دبي المالي العالمي أحد أبرز المراكز المالية على مستوى العالم والمركز المالي الرائد في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا وجنوب آسيا، التي تضم أكثر من 72 بلداً بتعداد سكاني يبلغ 3 مليارات نسمة تقريباً، وناتج محلي إجمالي تقديري يبلغ 8 تريليون دولار أمريكي.

ويمتلك مركز دبي المالي العالمي سجلاً حافلاً بالإنجازات يمتدّ على مدى 20 عاماً على صعيد تعزيز حركة التجارة والتدفقات الاستثمارية عبر منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا وجنوب آسيا، وهو يشكّل جسراً يربط أسواق المنطقة المتسارعة النمو باقتصادات آسيا وأوروبا والأميركتين عبر دبي.
ويوفّر المركز بيئة عمل مثالية ومتكاملة تجمع بين هيئة تنظيمية عالمية ومستقلة ونظام قضائي فعّال يستند إلى مبادئ القانون العام الإنجليزي، بالإضافة إلى مجتمع أعمال نابض بالحيوية، يبلغ تعداد القوى العاملة فيه أكثر من 30.000 مهني لدى أكثر من 4000 شركة نشطة ومسجّلة، ما يجعله المجتمع الأكبر والأكثر تنوعاً من الكفاءات البشرية المتميّزة في المنطقة.

وتتمثّل رؤية المركز في ريادة مستقبل القطاع المالي عبر التقنيات المتطورة وتعزيز الابتكار وبناء الشراكات، وهو اليوم مركز عالمي مستقبلي رائد للقطاع المالي والابتكار، ويوفر البيئة الأكثر شمولية لقطاع التكنولوجيا المالية ورأس المال الجريء على مستوى المنطقة، ويشمل ذلك توفير حلول ترخيص فعّالة ومنظومة تشريعية هادفة وبرامج مسرعات الابتكار وخدمات تمويل الشركات الناشئة في مرحلة النمو.

ويوفّر مركز دبي المالي العالمي مجموعة متنوعة من خيارات التجزئة والمطاعم العالمية، وغير ذلك من المعارض الفنية والشقق السكنية والفنادق الفاخرة والمساحات العامة. ويواصل المركز مكانته الريادية كأحد أبرز وجهات الأعمال والحياة العصرية في دبي.
لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني difc.ae، أو متابعتنا على تويتر ولينكدان DIFC@

للاستفسارات الإعلامية، الرجاء الاتصال بـ:
عمر نصرو
أصداء بي سي دبليو
+971 4 4507 600
omar.nasro@bcw-global.com

رشا مزهر
سلطة مركز دبي المالي العالمي
استشارية – التسويق والاتصال المؤسسي
971 4 3622451
t-rasha.Mezher@difc.ae